التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء
في منظمة التعاون الإسلامي
الملخص التنفيذي
يقدمه
المركز الإسلامي لتنمية التجارة
إلى
الدورة الثامنة والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

أنقرة، الجمهورية التركية
24-25 مايو 2022

الفهرس

أولا: تطور الاقتصاد العالمي..... 3
أ.تطور اقتصاديات بلدان منظمة التعاون الإسلامي **4**
ب.بتوجهات التجارة العالمية وأثر الحرب في أوكرانيا: **4**
ج.التوجهات الإقليمية للتجارة **5**
ثانيا : تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 7
أ.توجهات التجارة..... **7**
ب.هيكل التجارة الخارجية للدول الأعضاء..... **8**
ج.تطور تجارة الخدمات..... **8**
ثالثا: تطور الاستثمارات 9
أ.توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... **9**
ب.توجهات مشاريع غرينفيلد **9**
ج.أتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا..... **11**
رابعا : الوضع الراهن للتجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي 12
أ.تطور التجارة البينية **12**

أولا: تطور الاقتصاد العالمي

ائحة كوفيد - 19 وتقلبات أسعار السلع
وأسعار صرف الدولار الأمريكي
واضطراب سلاسل القيمة الوطنية
ة في انخفاض الإنتاج والتجارة على
لعالمي. وقد أثرت هذه العوامل بصورة
على اقتصادات الدول المتقدمة النمو
النامية والبلدان الوسيطة. وقد لوحظ
رقمنة الخدمات الحكومية والقطاع
نمو الاقتصاد الرقمي وخاصة التجارة
ية في عدد من البلدان.

الرسم البياني 1: توقعات نمو الاقتصاد العالمي بين عامي 2020 و 2023
المصدر: صندوق النقد الدولي ، أبريل 2022

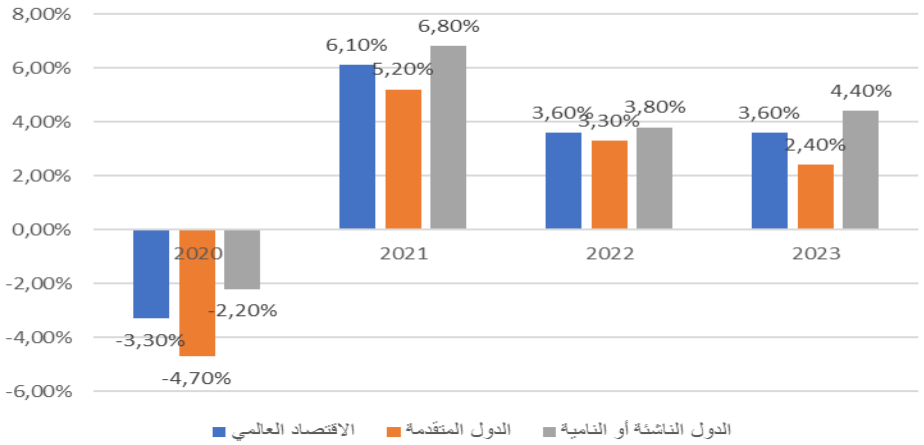

تشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي في أبريل 2022 إلى أن النمو العالمي من المتوقع أن ينخفض من 6,1% في عام 2021 إلى 3,6% في عام 2022 أو 3,3% في عام 2023 على التوالي. وسوف تكون الاقتصادات الناشئة والنامية أكثر مرونة من الاقتصادات الأخرى في العالم. وعليه فإن معدل التضخم قد يصل إلى 5,7% في البلدان المتقدمة وبنسبة أعلى قليلا في الاقتصادات الناشئة والنامية ليبلغ 8,7%.

وعلى الصعيد الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء يتوقع أن يرتفع النمو من 4.5 % في عام 2021 إلى 4 % في عام 2023 بفضل قدرة بعض البلدان على الصمود مثل أنغولا وبوروندي وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وموزمبيق والنيجر والسنغال وأوغندا وناميبيا على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو من 5,7 % في عام 2021 إلى 3,7 % في عام 2023 وسوف يتأثر بالأزمة الأوكرانية نتيجة ارتفاع التضخم في شمال أفريقيا وآسيا الوسطى رغم المرونة التي تشهدها بعض البلدان مثل كازاخستان والكويت وقطر والإمارات ومصر وقيرقيزيا والسودان وموريتانيا.

وفي أوروبا من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من 5,9 % في عام 2021 إلى 1,9 % في عام 2023 بسبب التراجع في الاقتصاد وتداعيات جائحة كوفيد والحرب في أوكرانيا وخاصة في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6,8 % في عام 2021 إلى 2.5 % في عام 2023 بسبب الهشاشة الاقتصادية نتيجة الجائحة في بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وبيرو وشيلي وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وبنما وهندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا.

الرسم البياني 2: توقعات النمو الاقتصادي الإقليمي
المصدر: صندوق النقد الدولي ، أبريل 2022

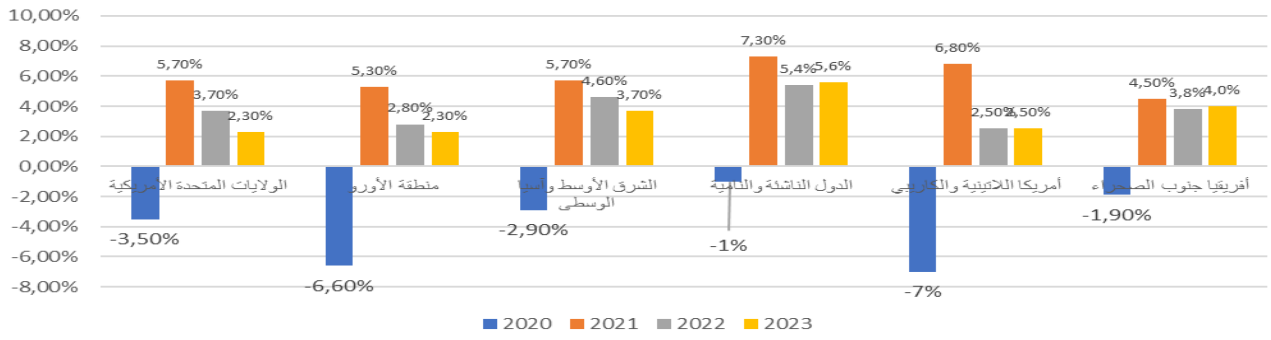

أ. تطور اقتصاديات بلدان منظمة التعاون الإسلامي

في الفترة من 2020 إلى 2022 يتوقع أن تشهد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي بحوالي 4 تريليون دولار على الرغم من الأثار السلبية للجائحة. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 19,3 تريليون دولار في عام 2020 إلى 23,6 تريليون دولار في عام 2022 أي بزيادة 21,7 % والذي قد يصل إلى 25,4 تريليون دولار أمريكي.

ويرجع سبب هذه الزيادة إلى البلدان المنتجة للنفط والمصنعة في منظمة التعاون الإسلامي مثل اندونيسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر وباكستان وإيران وبنغلاديش ونيجيريا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والعراق والتي إرتفعت بأكثر من مليار دولار بين 2020 و2022.

الرسم البياني 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي بالمليار دولار أمريكي

المصدر: صندوق النقد الدولي ، أبريل 2022 ، حسابات المركز الإسلامي لتنمية التجارة

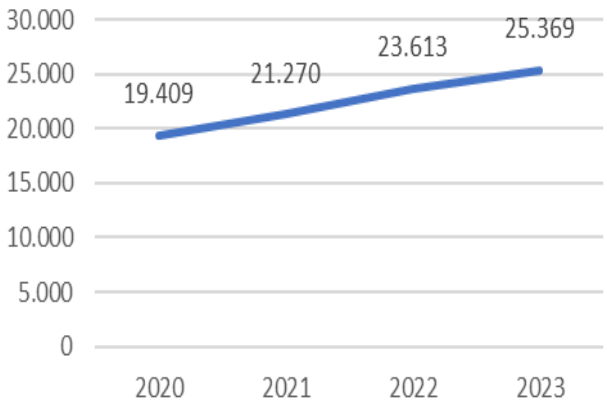

وقد أسهمت بعض التدابير في القدرة الاقتصادية على التكيف من أجل التصدي لتأثير فيروس كوفيد-19 ولاسيما حملات التلقيح وحوافز الميزانيات. وعلاوة على ذلك فإن الثقة السائدة في مجتمع الأعمال التجارية تبشر بنمو يبلغ 4,7 % بين عامي 2022 و2023 مع نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان من 6,23 إلى 4,25 تريليون دولار خلال هذه الفترة.

وقد بدأت عدة مؤسسات تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والشركاء في التنمية عدة مشاريع لدعم الدول الأعضاء من أجل التخفيف من آثار الجائحة وخاصة في تنفيذ سلاسل القيمة الإقليمية وإعادة تنشيط الإنتاج المحلي والسياحة والنقل وغير ذلك من الاستثمارات المباشرة الأجنبية من خلال منصات إلكترونية ولقاءات فعلية، بالإضافة إلى إستراتيجيات أخرى لمساعدة الدول على الحد من مخاطر انتشار الوباء عن طريق تسهيل الاستفادة من اللقاحات والأدوية ومنتجات الصيانة وتجارتها بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ب. بتوجهات التجارة العالمية وأثر الحرب في أوكرانيا:

تبين توقعات منظمة التجارة العالمية في أبريل 2022 نموا في التجارة العالمية بنسبة 3 % في عام 2022 ليصل إلى نحو 3.4 % في عام 2023 نتيجة تداعيات الجائحة وتدابير الإغلاق وإنفاق الأغذية الزراعية والمنتجات الطبية والحرب في أوكرانيا. ويتوقع أ تتأثر اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة أكثر من غيرها بسبب القرب الجغرافي. ويمكن أن تنخفض واردات هذه البلدان بنسبة 12 % وأن تزيد صادراتها من الطاقة بنسبة 5%.

وفي عام 2021 سجلت التجارة العالمية نموا بلغ 9,8% في عام 2021 وارتفعت حصة الخدمات بنسبة 15% خلال نفس السنة. وقد بلغت قيمة الصادرات 22,4 تريليون دولار أمريكي والخدمات 5,7 تريليون دولار أمريكي وسوف تتأثر هذه الخدمات بالحرب في أوكرانيا من جراء انخفاض حركة الحاويات والأشخاص عن طريق البحر والجو مما يسهم في اضطراب سلاسل الإمدادات الوطنية والدولية وخاصة في مجال الطاقة، كما أن بعض الدول ستتوجه نحو استيراد الفحم الذي يكون نقله على مسافات طويلة جدا تكاليف باهظة. وتؤثر هذه الزيادة سلبا على تطوير الطاقة المتجددة المرتبطة بتكلفة الألومنيوم والنيكل التي تشكل أساس تشغيل بطاريات هذه الصناعة.

وسوف تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على الدول المستوردة للطاقة الزراعية بما في ذلك الحبوب والبذور الزيتية ومنتجات التعدين. وسيساهم هذا الوضع في تباطؤ الاقتصاد العالمي وتضخم السلع الأساسية مثل المحروقات والأغذية في عدة بلدان. وقد تواصل الأسعار ارتفاعها إلى غاية عام 2024.

وقد يؤدي هذا الوضع إلى فرض قيود تجارية على الأغذية والوقود والغاز والأسمدة وبالتالي زيادة الأسعار بسبب نقص الإمدادات. ويشير البنك الدولي إلى أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار الطاقة بنسبة 50 % تقريبا في عام 2022

مع احتمال حدوث انخفاض في الفترة من 2023 إلى 2024 وزيادة بنسبة 20 % تقريبا في أسعار المنتجات الزراعية والمعادن في عام 2022. والواقع أن متوسط سعر النفط الخام يتوقع أن يبلغ 100 دولار للبرميل في عام 2022 أي زيادة بنسبة 40 % مقارنة بعام 2021 وقد ينخفض إلى 92 دولارا في عام 2023 وقد تتضاعف أسعار الغاز أيضا في عامي 2021 و2022 وسعر الفحم بأكثر من 80%. وتسهم هذه الزيادة في ارتفاع أسعار الأسمدة وبالتالي تزيد من أسعار المنتجات الزراعية. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار القمح بنسبة 40 % مما يزيد من فاتورة واردات البلدان النامية التي تعتمد على روسيا وأوكرانيا وقد تتسبب في المجاعة واضطراب سلاسل القيمة في العديد من البلدان. وتسير أسعار المعادن بنفس المنحى التصاعدي بنسبة 16 % بين عامي 2022 و2023.

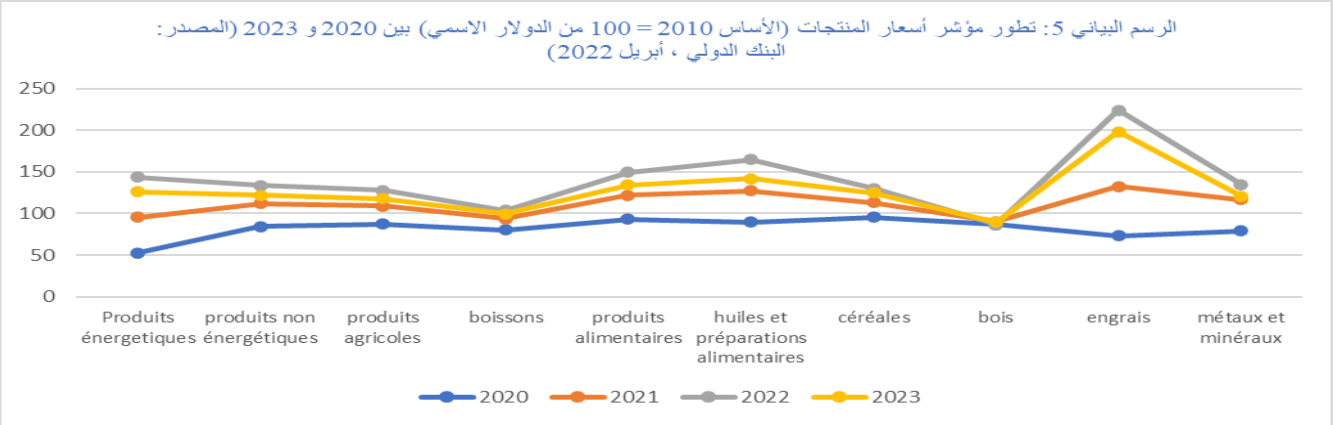

ويبين الرسم البياني 5 أن العديد من المنتجات في الفترة من عام 2020 إلى عام 2022 تضاعفت أسعارها مثل الطاقة والأسمدة ومن المتوقع أن تتأثر أكثر فأكثر نتيجة الحرب في أوكرانيا كما ذكر سابقا.

وقد ساهم هذا الوضع في تضخم أسعار السلع الأساسية في الفترة من 2021 إلى 2022. حيث بلغ سعر النفط الخام برينت ذروته في شهر مارس 128 دولارا للبرميل وهو ما يمثل زيادة بنسبة 38% مقارنة بعام 2022. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة 45% أثناء الفترة من يناير إلى مارس 2021 لتصل إلى 41 دولار أمريكي لكل مليون وحدة **BTU**. ويؤثر هذا التضخم سلبا على الواردات العالمية من الطاقة (النفط والغاز). ويتوقع أن تزيد بلدان منظمة الأوبك من صادراتها من الطاقة نظرا لارتفاع الأسعار.

ج. التوجهات الإقليمية للتجارة

على مستوى التجارة الإقليمية، من المتوقع في عام 2022 أن تنمو الصادرات في أمريكا الشمالية بنسبة 3,4% وناقص 0,3% في أمريكا الجنوبية و2,9% في أوروبا و4,9% في رابطة الدول المستقلة و1,4% في أفريقيا و11,0% في الشرق الأوسط و2,0% في آسيا. أما الواردات فمن الممكن أن ترتفع بنسبة 3,9% في أمريكا الشمالية و4,8% في أمريكا الجنوبية و3,7% في أوروبا وناقص 12,0% في رابطة الدول المستقلة و2,5 % في أفريقيا و11,7% في الشرق الأوسط و2,0% في آسيا. ومن المتوقع أيضا أن تزيد صادرات البلدان وواردتها بنسبة 3,5% و6,6% على التوالي في عام 2022. ومنذ ديسمبر 2019 شهدت التجارة العالمية تأثيرا سلبيا من الجائحة التي أدت إلى اضطراب جميع سلاسل توريد السلع المصنعة وإضعاف الاستراتيجيات التجارية للدول وكذلك الخطط الإقليمية للتنمية الاقتصادية في إطار التكامل الوطني.

الرسم البياني 6: تطور التجارة العالمية حسب المناطق بين عامي 2017 و 2023 (٪)
المصدر: منظمة التجارة العالمية ، أبريل 2022

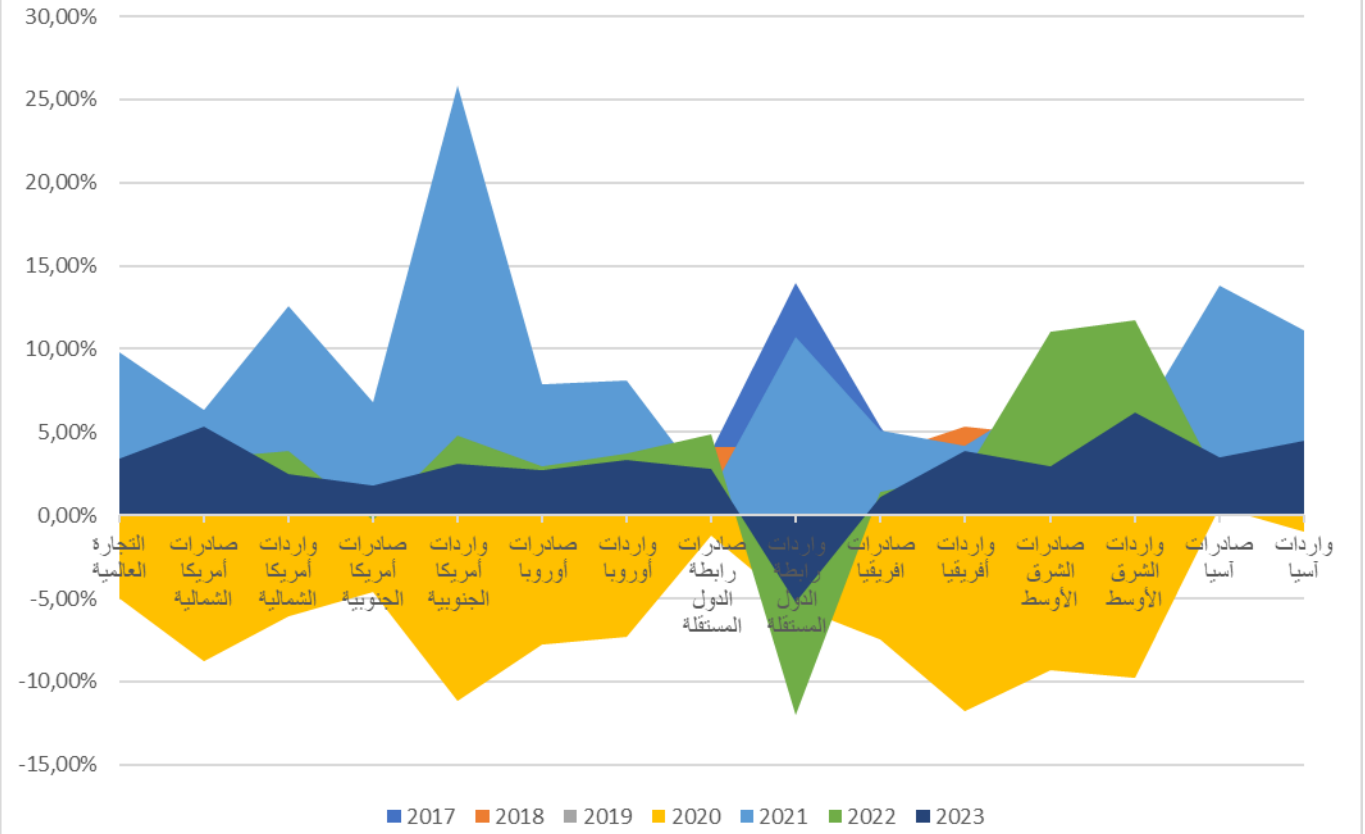

في عام 2020 تسببت الجائحة في تباطؤ التجارة في جميع مناطق العالم وقد يستمر هذا الوضع في بلدان رابطة الدول المستقلة بسبب الأزمة الأوكرانية وبعض دول أمريكا الجنوبية في عام 2022.

الرسم البياني 7: التطور السنوي لنمو التجارة العالمية بين عامي 2019 و 2023 (٪)
المصدر: منظمة التجارة العالمية؛ حسابات المركز الإسلامي لتنمية التجارة أبريل 2022

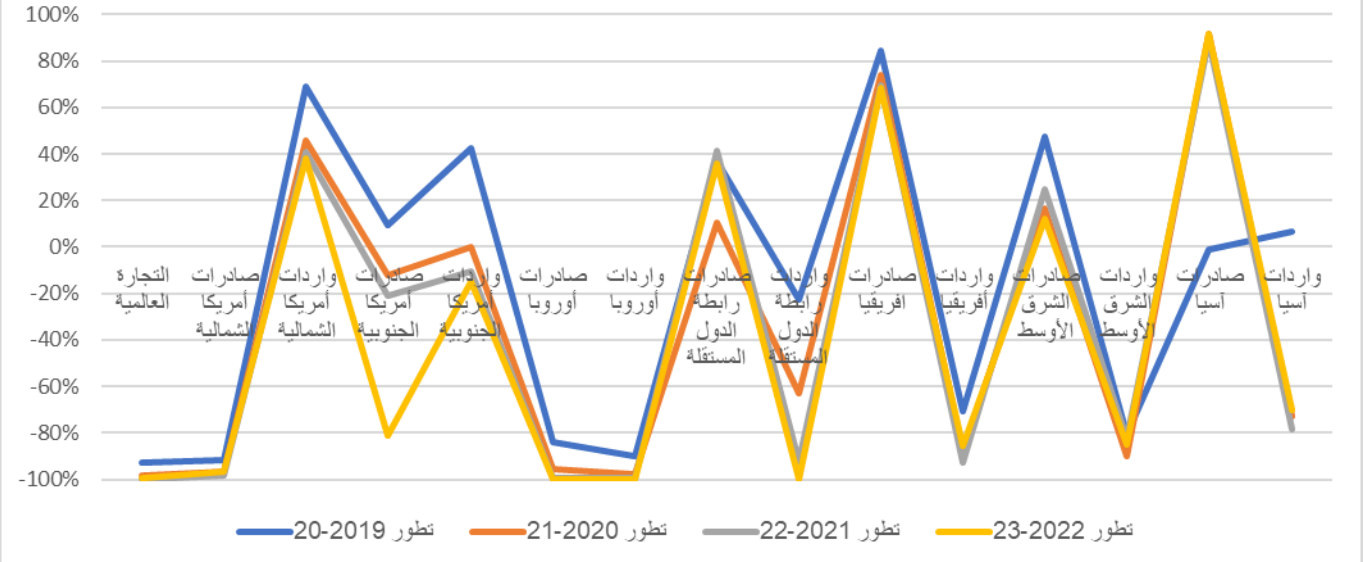

شهدت معظم المناطق في الفترة من 2019 إلى 2023 انكماشا عالميا في الصادرات والواردات من أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط حيث انخفضت الواردات من أوروبا الجنوبية 2019-2020، وقدرة الصادرات الآسيوية على التكيف 2020-2021 وزيادة صادرات رابطة الدول المستقلة وزيادة الواردات من الشرق الأوسط (2021-2022) نتيجة تقلبات أسعار السلع الأساسية وزيادة الميزانية للمنتجات الاستراتيجية (المواد الطبية والغذائية لمواجهة آثار الجائحة).

وفي ضوء الحرب في أوكرانيا قد تشهد الفترة من 2022 إلى 2023 زيادة في التضخم وانخفاض في التجارة في الشرق الأوسط وفي رابطة الدول المستقلة وفي أمريكا اللاتينية (زيادة في أسعار عباد الشمس وفول الصويا والأسمدة والقمح وتغير المناخ...).

ثانيا : تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

أ. توجهات التجارة

وفقًا لحسابات المركز الإسلامي لتنمية التجارة استنادًا إلى البيانات التي تم جمعها من قبل الأونكتاد ومركز التجارة الدولي وصندوق النقد الدولي **DOTS**، في أبريل 2022، يتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية بنحو 16,7٪، حيث سينتقل من 38.4 تريليون في عام 2019 إلى 44.80 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 مع الأخذ في الاعتبار تداعيات الجائحة وتقلب أسعار السلع ومصرف سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى وتنفيذ التعاون التجاري الإقليمي الوثيق بين بعض البلدان في مجال الصناعة الطبية والغذائية.

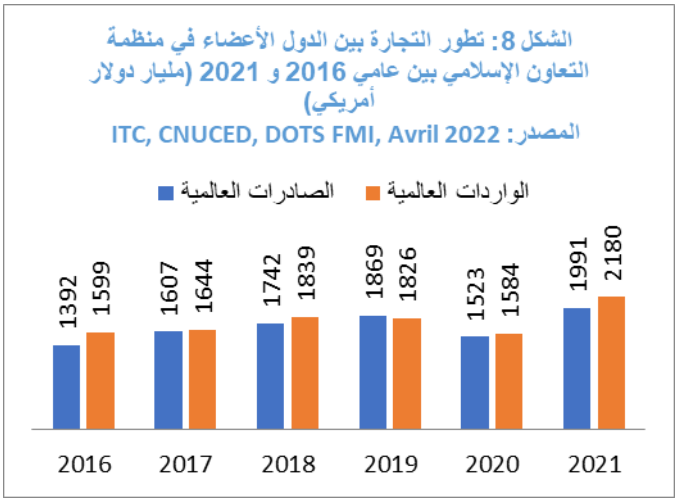

وقد شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي نفس الإتجاه حيث تمكنت اقتصاداتها من التكيف مع الجائحة نتيجة التدابير المتخذة والتعاون الثنائي والإقليمي، خاصة في مجال الإمدادات الغذائية والطبية. وعليه ارتفعت التجارة الإجمالية للدول الأعضاء بنسبة 12,9 % حيث انتقلت من 3,7 إلى 4,2 تريليون دولار من 2019 إلى 2021.

والبلدان التي حققت هذا النمو هي: ماليزيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، مصر، العراق، بنغلاديش، نيجيريا وقطر مع انخفاض التجارة بأكثر من 5 مليار دولار لكل دولة خلال تلك الفترة.

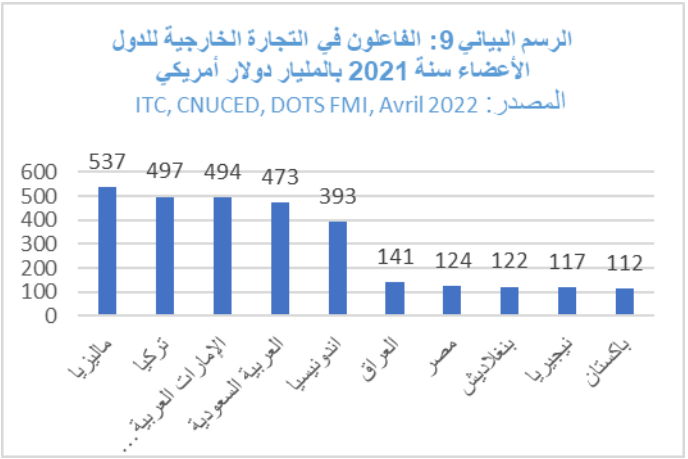

أهم الدول الفاعلة في التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هي: ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا ومصر والعراق وبنغلاديش ونيجيريا وقطر التي حققت مجتمعة 72,17 % من هذه التجارة في عام 2021.

وارتفعت الصادرات والواردات بنسبة 6,53% و 19,40% على التوالي في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

ب. هيكل التجارة الخارجية للدول الأعضاء

وفقا لبيانات مركز التجارة الدولي الصادرة في أبريل 2022 فإن أهم المنتجات التي تصدرها الدول الأعضاء هي منتجات الزيوت النفطية الخام والغاز والذهب والإلكترونيات والهواتف وكابلات الشبكات، أما المنتجات الأكثر تداولا فهي الوقود المعدني والآلات والمعدات الكهربائية وزيت النخيل والسيارات وبوليمرات الإيثيلين، حقائب وصفائح الألومنيوم والمجوهرات والأزياء والبدل والأطقم والكابلات الكهربائية والحواسيب والمعدات الزراعية في عام 2020.

وتركز غالبية الواردات على المنتجات التالية: غاز النفط الخام والذهب والهواتف وكابلات الشبكة والسيارات السياحية والإلكترونيات والغاز والنفط ومعدات الصنابير والحديد والمجوهرات والسكر وقصب البنجر والغاز والنفط والدم البشري والأرز والذرة.

ج. تطور تجارة الخدمات

سجلت التجارة العالمية في الخدمات 10 تريليون في السنوات الأخيرة وبلغت ذروتها بقيمة 12 ترليون نتيجة ارتفاع أسعار خدمات النقل في عام 2019 خلال فترة الجائحة المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة. وانخفضت تجارة الخدمات في الدول الأعضاء بنسبة 14% في الفترة من 2019 إلى 2020 حيث انتقلت من 1039 مليار دولار إلى 706 مليار دولار.

ويمثل هذا الحجم حوالي 7 إلى 9 % من التجارة العالمية في الخدمات على مدى السنوات الخمس الماضية. وتراجعت صادرات وواردات الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 30 % خلال هذه الفترة.

ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض التجارة بأكثر من 10 مليار دولار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي التالية: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، تركيا، ماليزيا، نيجيريا، لبنان، إيران، مصر، العراق، الكويت، عمان والمغرب نتيجة قيود السفر والسياحة أثناء فترة انتشار الوباء.

وتشمل الخدمات التجارية الرئيسية عموما خدمات النقل والسفر التي بلغت نسبتها 82 % والتي تسهم بشكل مباشر في زيادة الطلب على الطاقة وخدمات السياحة.

أهم الدول الفاعلة في تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في عام 2020 هي: الإمارات العربية المتحدة (122 مليار دولار)، السعودية (64 مليار دولار)، تركيا (61 مليار دولار)، ماليزيا (55 مليار دولار)، قطر (54 مليار دولار)، إندونيسيا (39 مليار دولار)، مصر (33 مليار دولار) والكويت (26 مليار دولار) ونيجيريا (24 مليار دولار) والمغرب (21 مليار دولار). وقد حققت هذه الدول مجتمعة نحو 500 مليار دولار أميركي أو 73% من تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في عام 2020.

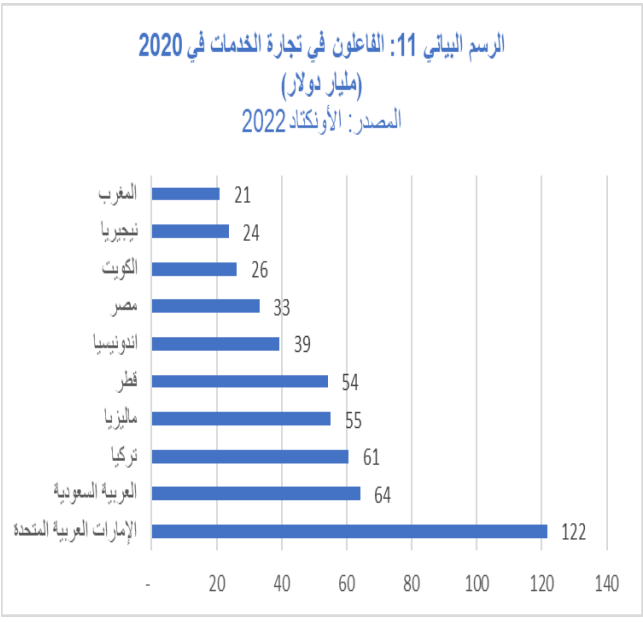

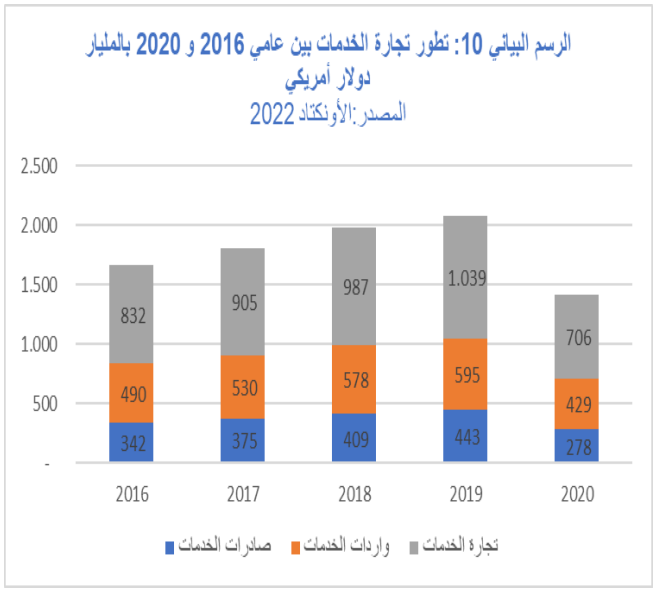

ثالثا: تطور الاستثمارات

أ. توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يلاحظ في عام 2020 انخفاضا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 100 مليار دولار في عام 2020 مقابل 114 مليار دولار في عام 2019. وقد حدث أكبر انخفاض في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجموعة الآسيوية لمنظمة التعاون الإسلامي (14,4 مليار دولار)، تليها المجموعة الأفريقية لمنظمة التعاون الإسلامي بانخفاض قدره 0,9 مليار دولار ثم زيادة قدرها 0,8 مليار دولار في المجموعة العربية.
منذ أن تسببت الجائحة في انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 10% من الإجمالي العالمي وهو أعلى معدل في العقد الماضي (الشكل 12). وتقدر حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بنسبة 14,8% في عام 2020 وظلت دون تغيير تقريبا في السنوات الأربع الماضية نظرا للاتجاهات المتزامنة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المجموعتين.

الرسم البياني 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى منظمة التعاون الإسلامي وحصتها من الإجمالي العالمي (بالمليار دولار وبالنسب المئوية)

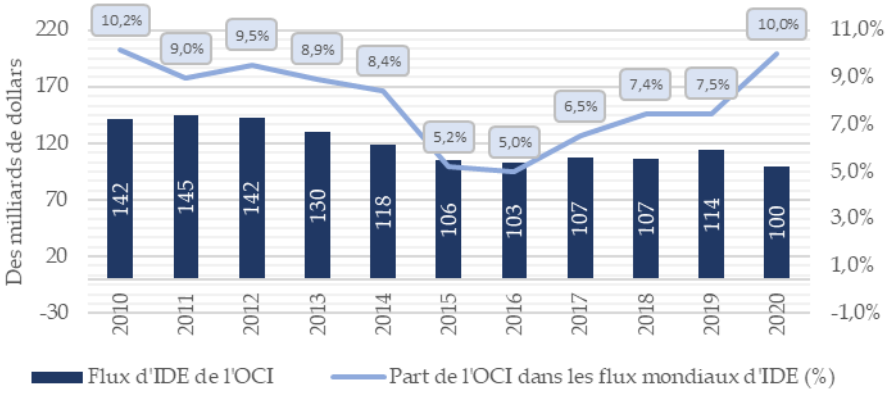

المصدر: الأونكتاد

الرسم البياني 13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منظمة التعاون الإسلامي حسب مجموعات الدول (بالمليار دولار)

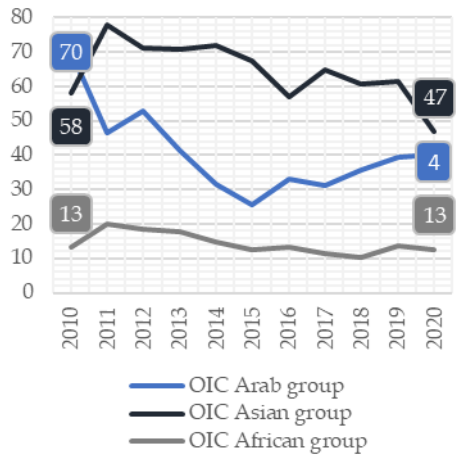

ب. توجهات مشاريع غرينفيلد

في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كان الانخفاض كبيرا أيضا، من حيث القيمة وعدد المشاريع الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة. ومن عام 2019 إلى عام 2020، انخفض عدد المشاريع بنسبة 38.1٪ ليصل إلى 1292 مشروع- وهو أدنى رقم منذ عام 2008 - بينما انخفضت قيمة المشاريع الجديدة المسجلة بنسبة 27.4٪ لتظل عند 97.7 مليار دولار، أي أقل من 100 مليار دولار لأول مرة، حسب البيانات المتاحة التي تعود إلى عام 2003. لذلك، استحوذت دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث عدد المشاريع الجديدة على 10٪ من الإجمالي العالمي في عام 2020، مقارنة بـ 11.4٪ في عام 2019، في حين انتقلت حصتها من مجموع الدول النامية من 26.3٪ إلى 28.1٪. ومن حيث صافي عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود (M& As)، في عام 2020، حققت دول منظمة التعاون الإسلامي 24.5 مليار دولار من العمليات القائمة، بزيادة قدرها 6.9 مليار دولار مقارنة بعام 2019.
زادت قيمة عمليات الاندماج والحيازة الواردة بنسبة 72,3٪ في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي الأفريقية، و29.3٪ في المجموعة العربية لمنظمة التعاون الإسلامي و17,8٪ في المجموعة الآسيوية لدول منظمة التعاون الإسلامي.
وقد حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي الآسيوية نجاحا أكبر من باقي المجموعات في منظمة التعاون الإسلامي في مشاريع غرينفيلد المسجلة والتي ارتفعت قيمتها من 2019 إلى 2020 بنسبة 8,5%. وقد انخفضت قيمة مشاريع غرينفيلد من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 41.4 % في المجموعة العربية و60,5 % في البلدان الأفريقية في منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس الفترة.

الرسم البياني 14: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة وصافي عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود (بالمليار دولار وبالأرقام)

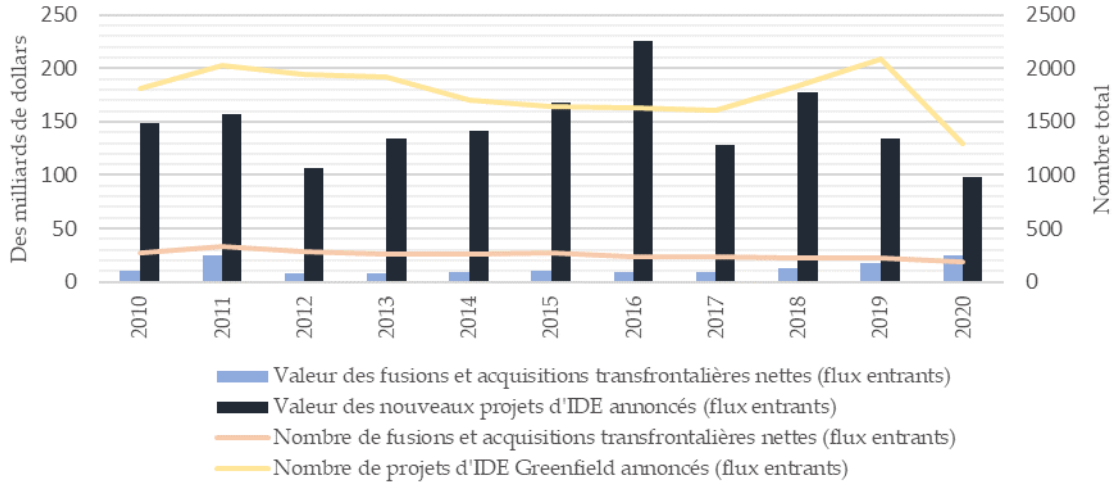

المصدر: الأونكتاد.

الشكل 15: قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من قبل مجموعات الدول (التدفقات، بالمليار)

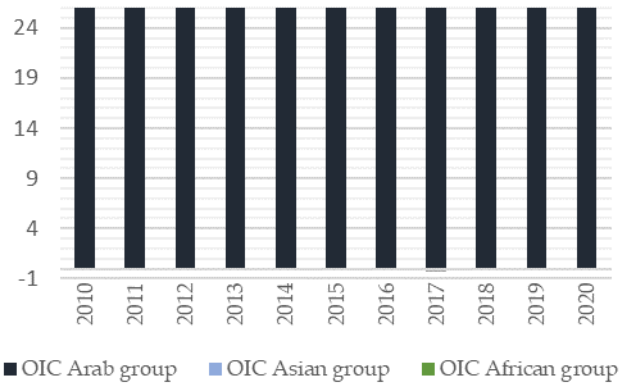

المصدر: الأونكتاد

الشكل 16: عمليات الاندماج والحيازة الصافية عبر الحدود حسب مجموعات الدول (التدفقات الوافدة، بالمليار)

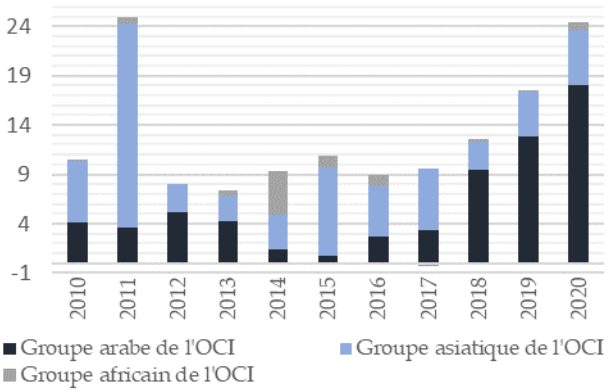

المصدر: الأونكتاد.

في الفترة بين سنتي 2010 و2020، ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 1.6 مرات في دول منظمة التعاون الإسلامي لتصل إلى ما يقرب من 2.2 تريليون دولار في عام 2020. ومع ذلك، انخفضت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم من 6.7٪ في الفترة 2010-2015 إلى 5.8٪ في الفترة 2016-2020، وانخفضت إلى 5.1٪ في عام 2020.

كما هو الحال في مجاميع الاقتصاد الكلي الأخرى، أظهر أداء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تركيزا

عاليا بين دول منظمة التعاون الإسلامي. تتراكم غالبية أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل من الدول. وبالتالي، فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في المملكة العربية السعودية وإندونيسيا وتركيا وماليزيا وكازاخستان والإمارات العربية المتحدة ومصر ونيجيريا يمثل 65٪ من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة لدول منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تتصدر إندونيسيا (240.5 مليار دولار) المجموعة الآسيوية لمنظمة التعاون الإسلامي، والمملكة العربية السعودية (241.9 مليار دولار) المجموعة العربية لمنظمة التعاون الإسلامي، ونيجيريا (102.1 مليار) مجموعة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 17: الدول الخمس الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة حسب مجموعات الدول

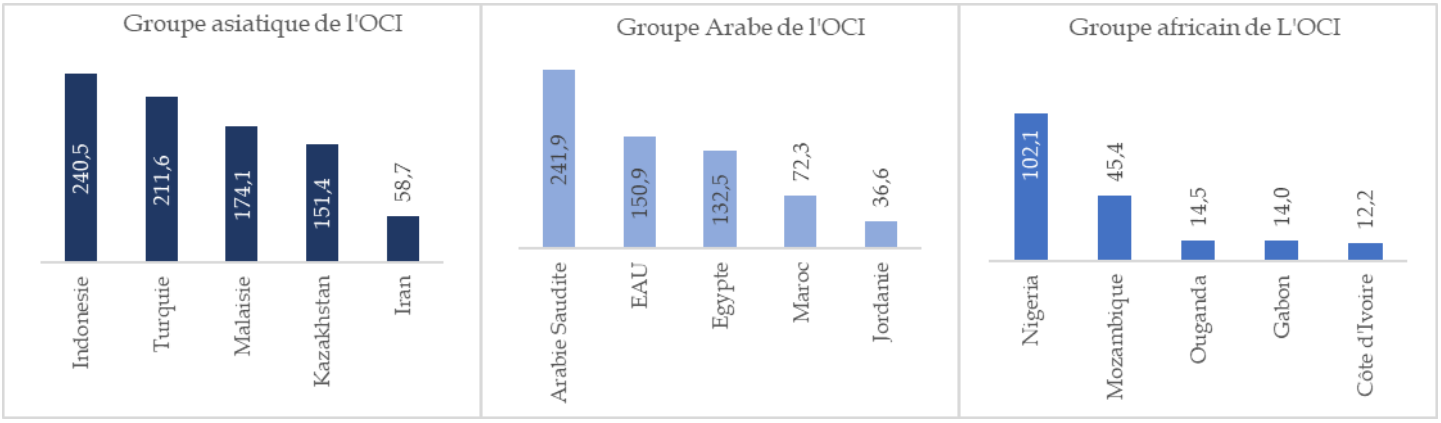

المصدر: الأونكتاد.

ج. أتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا

لقد عانت القارة الافريقية تاريخيا من ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يسجل حوالي 3٪ من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. ولا يتناسب هذا المستوى المنخفض من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ساكنة القارة واحتياجاتها الإنمائية. أثرت الأثار السلبية لـكوفيد 19 على التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر على إفريقيا أيضا، ولكن بنسبة أقل. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون انتعاش تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول النامية بشكل عام، بما في ذلك الدول الأفريقية، أبطأ مما هو عليه في الدول المتقدمة، وفقا لتوقعات الأونكتاد.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات أكبر مصادر التمويل الخارجي للدول النامية. كما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا حافزا لخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي. وقد اتسمت حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل عام بمحدوديته وتراجعه. ووفقا الأونكتاد، تمكنت إفريقيا من جذب 39.8 مليار دولار في عام 2020، أي ما يقرب من 4٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في ذلك العام، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بساكنة القارة، التي تشكل حوالي 17٪ من سكان العالم. يوضح الشكل 1 حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية في عام 2020.

شكلت جائحة كوفيد -19 تحديات كبيرة لمشهد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. حيث أدت عمليات الإغلاق، وتعطل سلاسل القيمة العالمية، وانخفاض أرباح الحوافز الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أي الشركات متعددة الجنسيات، إلى انخفاض حاد في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

تتوقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والأونكتاد أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية قد انخفض إلى 846-859 مليار دولار أمريكي في عام 2020، على التوالي، أي ما يعادل انخفاضا بنسبة 38-42٪ مقارنة بعام 2019، وهو أدنى مستوى منذ عام 2005. علاوة على ذلك، لم تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سوى 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020، وهو يشكل مرة أخرى أدنى مستوى منذ 1999. ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 5-10٪ في عامي 2021 و2022.

في السياق الأفريقي، تقلصت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القارة بنسبة 18٪، وهو ما يبدو أفضل من معدل الانخفاض العالمي (38-42٪). ومع ذلك، لا يزال انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا كبيرا، لاسيما عندما تؤخذ بعين الاعتبار مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر المنخفضة أصلا في القارة قبل الأزمة. علاوة على ذلك، فإن الانخفاض المعلن في الاستثمارات الجديدة بنسبة 46٪ وتمويل المشاريع الدولية بنسبة 7٪ لا يمثل بادرة طيبة بالنسبة للبلدان النامية لأن هذه الاستثمارات ضرورية للقدرة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية.

على الرغم من التحديات التي تواجه إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التنمية والأثار السلبية لـجائحة كوفيد 19 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، لا تزال القارة تقدم فرصا استثمارية واعدة، نظرا

لمواردها الغنية وتزايد التركيبة السكانية لفئة الشباب. على سبيل المثال، تتوقع "PWC" أن يتم تصنيف دولتين أفريقيتين في منظمة التعاون الإسلامي من بين أفضل 15 اقتصادا على مستوى العالم بحلول عام 2050، وهما نيجيريا (14) ومصر (15). إلى جانب ذلك، فإن انطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) في يناير 2021 والتقدم المحرز في صياغة البروتوكول المتعلق بحماية وإنعاش الاستثمار يشكل فرصة ممتازة أخرى لتعزيز مناخ الاستثمار في هذه القارة.

رابعا: الوضع الراهن للتجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

أ. تطور التجارة البينية

أثرت جائحة كوفيد 19 على التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2019 و2020، أي أنها سجلت انخفاضا بنسبة 21٪. وقد تحول هذا الانخفاض إلى ارتفاع بنسبة 6.8 % حيث انتقل من 700.87 مليار دولار في عام 2019 إلى 748.34 مليار دولار في عام 2021.

وأصبح هذا ممكنا بفضل مرونة بعض اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي المصدرة للطاقة والغذاء والمنتجات المصنعة التي ارتفعت أسعارها خلال هذه الفترة والتي عوضت عن حجم الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات في بعض الدول بمليار دولار مثل: المملكة العربية السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، إندونيسيا، السودان، قطر، عمان، نيجيريا، الأردن، كازاخستان، البحرين، إيران، مصر، الجزائر، ليبيا والمغرب.

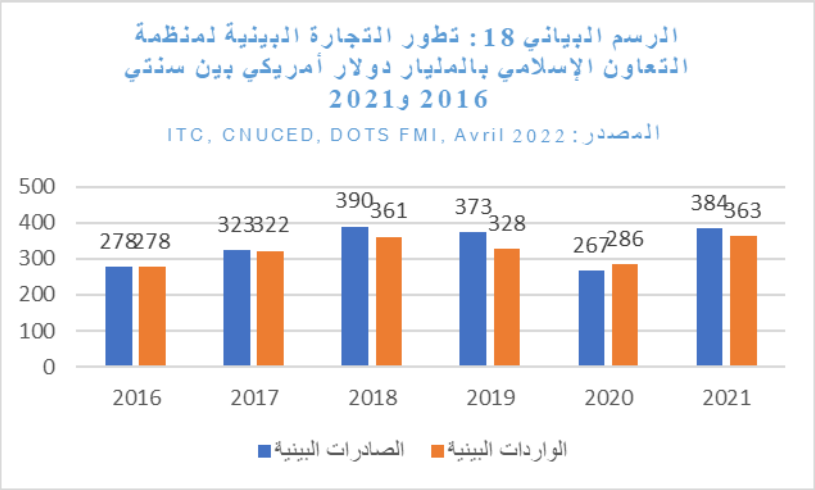

الجدول 1: تطور التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2016 و2021 (بالمليار دولار أمريكي وبالنسب)

المصدر: مركز التجارة الدولي، الأونكتاد، صندوق النقد الدولي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، أبريل 2022

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	تطور 2016-2020	تطور 2019-2021
الصادرات العالمية	1391.73	1 607.37	1741.59	1869.31	1544.47	1991.34	143.08 %	% 6.53
الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	278.38	322.81	390.46	373.31	266.6	384.61	138.16 %	% 3.03
حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	% 20.00	% 20.08	% 22.42	% 19.97	% 17.26	% 19.31	% 96.56	% 3.29-
الواردات العالمية	1 599.44	1644.10	1839.31	1826.33	1539	2180.57	136.33 %	% 19.40
الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	277.94	321.52	361.04	327.56	286.23	363.73	130.87 في المائة	11.04 في المائة
حصة الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	% 17.38	% 19.56	% 19.63	% 17.94	% 18.60	% 16.68	% 95.99	% 7.00-
التجارة العالمية	2 991.17	3 251.47	3 580.90	3 695.64	3083.47	4171.91	139.47 %	% 12.89
التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	556.32	644.33	751.5	700.87	552.83	748.34	134.52 %	% 6.77
حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	% 18.69	% 19.82	% 21.02	% 18.95	% 17.93	% 18.00	% 96.29	% 5.04-

أهم الدول الفاعلة في التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2021 هي: الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا والعراق وعمان وباكستان وإيران. وسجلت هذه الدول مجتمعة 71.30 % من التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي بمبلغ إجمالي قدره 533.6 مليار دولار.

كما ارتفعت الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 3.03 % لتصل إلى 384.6 مليار دولار في عام 2021 مقابل 373.3 مليار دولار في عام 2019.

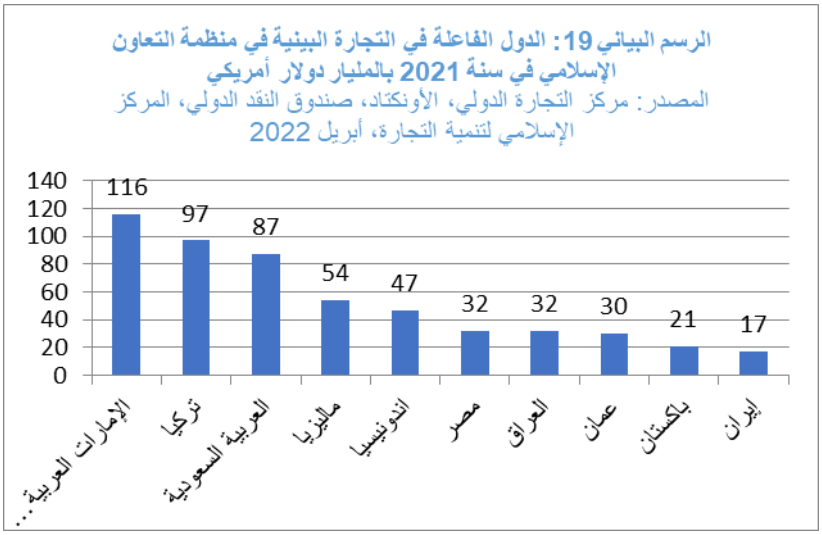

وفي الختام، تركزت التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي في المناطق التالية في عام 2020: دول مجلس التعاون الخليجي التي تبلغ حصتها من السوق 37.3٪ تليها الدول الآسيوية بنسبة 27.5٪، ودول الشرق الأوسط (22.3٪)، ثم دول إفريقيا جنوب الصحراء (8٪) ودول اتحاد المغرب العربي (4.8٪).

وبالرغم من زيادة حجم التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بين 2019 و2021 فإن حصة التجارة البينية قد تأثرت بالجائحة وتراجعت بنسبة 5٪ حيث انتقلت من 18.95٪ في عام 2019 إلى 18٪ في عام 2021 نتيجة التقلبات في أسعار الطاقة والغذاء والمنتجات الطبية والتعدين، وسعر صرف الدولار الأمريكي، وتعطل سلاسل التوريد الدولية، وتراجع مصادر الدخل السياحي من العملات الأجنبية للعديد من الدول الأعضاء.

الرسم البياني 21: التوزيع الجغرافي للتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2021

المصدر: مركز التجارة الدولي، الأونكتاد، صندوق النقد الدولي، المركز الإسلامي لتنمية التجارة

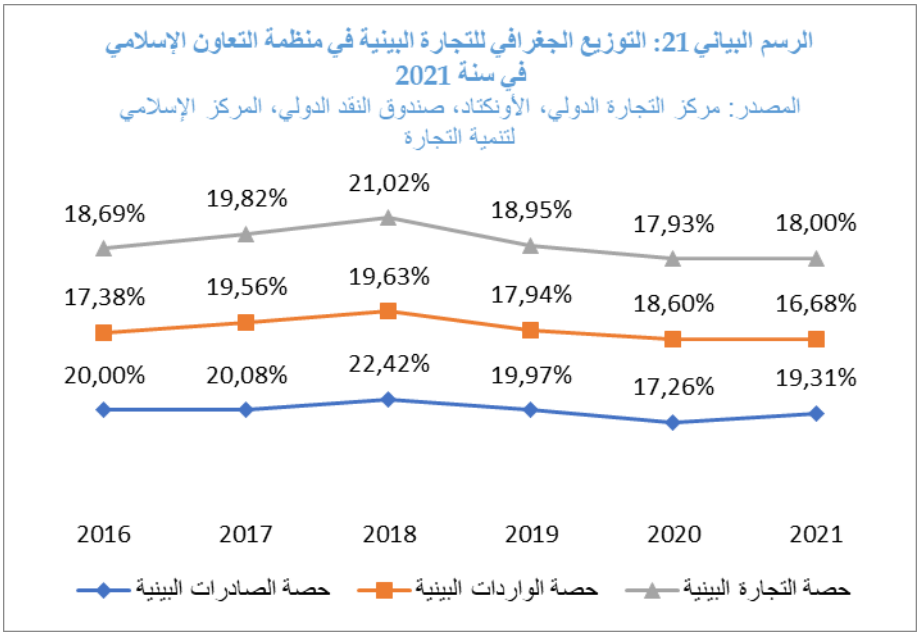

سبل تعزيز التجارة

شهد حجم تجارة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة بين عامي 2019 و2021 بنحو 13٪ لتصل إلى حوالي 4.2 تريليون دولار أمريكي في أعقاب مرونة اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة آثار جائحة كوفيد 19.

كما نمت التجارة البينية في دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 6.8٪ وبلغت ذروتها عند حوالي 750 مليار دولار أمريكي بفضل الزيادة في أسعار المنتجات البترولية والمصنعة والأغذية الزراعية خلال هذه الفترة. خلال الجائحة، ساهمت عدة دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتركيا في إنتاج المنتجات الطبية والغذائية وتصديرها إلى باقي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

واصلت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى وشركاءها في التنمية في زيادة خطوط التمويل والمساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء لتسهيل التجارة والاستثمارات بين دول منظمة التعاون الإسلامي من خلال تنظيم المزيد من أنشطة الترويج والتسهيل والتمويل والتأمين للمعاملات التجارية بين دول ومناطق منظمة التعاون الإسلامي وتطوير سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية.

الملاحق

الجدول 2: تطور صادرات منظمة التعاون الإسلامي من 2020 إلى 2021 (بالمليون دولار)

Pays	2020			2021		
	Exportations intra-OCI (1)	Exportations totales (2)	1/2 in %	Exportations intra-OCI (3)	Exportations totales (4)	3/4 in %
AFGHANISTAN	599,75	1 243,96	48,21%	319,76	1 007,00	31,75%
ALBANIE	73,16	5 471,64	1,34%	69,19	7 203,09	0,96%
ALGERIE	3 787,25	35 373,37	10,71%	5 068,95	37 790,46	13,41%
AZERBAIDJAN	3 161,99	13 740,57	23,01%	3 829,21	10 895,67	35,14%
BAHREIN	4 194,03	13 897,26	30,18%	5 938,58	19 484,02	30,48%
BANGLADESH	1 569,86	50 221,77	3,13%	1 906,82	76 494,23	2,49%
BENIN	530,88	845,24	62,81%	791,03	4 551,16	17,38%
BRUNEI	652,79	6 614,32	9,87%	722,50	5 632,10	12,83%
BURKINA FASO	292,24	3 139,04	9,31%	671,96	5 357,53	12,54%
CAMEROUN	677,72	6 354,23	10,67%	764,61	8 022,85	9,53%
T CHAD	323,63	945,29	34,24%	431,79	995,19	43,39%
COMORES	11,87	257,06	4,62%	0,73	37,75	1,93%
COTE D'IVOIRE	3 038,12	11 138,49	27,28%	3 873,16	15 685,00	24,69%
DJIBOUTI	25,88	209,42	12,36%	112,16	3 281,50	3,42%
EGYPTE	12 323,10	26 815,15	45,96%	13 607,33	97 574,21	13,95%
GABON	162,74	2 133,92	7,63%	405,31	2 530,45	16,02%
GAMBIE	22,25	25,86	86,05%	15,53	33,46	46,42%
GUINEE	1 378,65	5 314,26	25,94%	413,58	5 757,32	7,18%
GUINEE BISSAU	43,60	325,81	13,38%	50,13	387,71	12,93%
GUYANA	192,76	2 813,85	6,85%	304,91	4 243,45	7,19%
INDONESIE	20 182,16	142 758,10	14,14%	28 458,62	205 220,63	13,87%
IRAN	5 013,08	27 163,57	18,46%	6 468,80	30 980,77	20,88%
IRAK	10 223,03	34 181,82	29,91%	4 722,47	38 687,15	12,21%
JORDANIE	3 465,18	7 954,40	43,56%	5 582,33	20 897,55	26,71%
KAZAKHSTAN	7 452,93	46 949,70	15,87%	9 513,73	47 518,78	20,02%
KOWEIT	2 693,67	40 149,52	6,71%	1 353,94	29 649,23	4,57%
KIRRGISZSTAN	583,64	1 964,47	29,71%	816,14	12 554,87	6,50%
LIBAN	2 031,53	11 561,35	17,57%	2 182,64	4 274,06	51,07%
LIBYE	2 619,40	12 893,78	20,32%	3 883,40	17 880,30	21,72%
MALAISIE	19 257,92	233 553,70	8,25%	28 330,49	299 040,90	9,47%
MALDIVES	2,04	221,62	0,92%	4,43	285,39	1,55%
MALI	829,73	4 646,59	17,86%	1 529,38	5 425,77	28,19%
MAURITANIE	233,65	2 946,81	7,93%	214,62	3 266,96	6,57%
MAROC	3 446,35	27 704,92	12,44%	4 614,09	52 244,96	8,83%
MOZAMBIQUE	100,89	3 460,03	2,92%	231,05	5 111,69	4,52%
NIGER	967,55	1 532,85	63,12%	512,92	1 847,61	27,76%
NIGERIA	7 756,02	44 354,02	17,49%	10 590,46	61 000,22	17,36%
OMAN	9 004,01	28 613,01	31,47%	13 086,42	32 872,63	39,81%
PAKISTAN	5 096,06	22 237,16	22,92%	5 939,22	71 871,68	8,26%
PALESTINE	120,19	164,65	73,00%	53,15	2 817,54	1,89%
QATAR	7 084,73	51 504,16	13,76%	13 405,81	31 353,80	42,76%
ARABIE SAOUDITE	19 101,68	176 507,51	10,82%	67 713,58	140 740,37	48,11%
SENEGAL	1 696,51	3 934,55	43,12%	1 964,62	15 215,63	12,91%
SIERRA LEONE	19,89	580,94	3,42%	78,41	2 024,28	3,87%
SOMALIE	70,69	138,89	50,90%	95,00	170,00	55,88%
SOUDAN	715,34	2 182,81	32,77%	7 914,77	9 243,98	85,62%
SURINAME	464,16	1 228,38	37,79%	380,98	1 589,80	23,96%
SYRIE	714,90	865,55	82,59%	620,80	5 137,72	12,08%
TADJIKISTAN	548,71	1 311,88	41,83%	873,33	1 786,69	48,88%
TOGO	644,30	973,53	66,18%	720,17	1 068,12	67,42%
TUNISIE	2 327,75	17 709,85	13,14%	2 803,24	22 567,69	12,42%
TURQUIE	43 750,24	169 657,94	25,79%	56 700,13	225 291,39	25,17%
TURKMENISTAN	909,79	7 784,50	11,69%	1 118,79	3 710,41	30,15%
EMIRATS A U	47 372,42	188 723,01	25,10%	57 672,40	249 503,73	23,11%
OUGANDA	2 085,09	4 148,96	50,26%	1 260,21	6 446,55	19,55%

OUZBEKISTAN	3 715,45	13 127,30	28,30%	3 845,59	23 208,08	16,57%	
YEMEN	343,76	1 248,88	27,53%	53,15	1 871,00	2,84%	
TOTAL	**265 706,68**	**1 523 521,20**	**17,44%**	**384 606,53**	**1 991 342,07**	**19,31%**	

الجدول 3: تطور واردات منظمة التعاون الإسلامي من 2020 إلى 2021 (بالمليون دولار)

Pays	2020			2021		
	Importations intra-OCI (1)	Importations totales (2)	1/2 in %	Importations intra-OCI (3)	Importations totales (4)	3/4 in %
AFGHANISTAN	2 529,84	5 332,47	47,44%	3 347,39	5 042,00	66,39%
ALBANIE	770,47	2 582,64	29,83%	3 347,39	3 645,36	91,83%
ALGERIE	3 803,33	23 103,40	16,46%	4 649,28	38 213,43	12,17%
AZERBAIDJAN	2 314,07	10 729,79	21,57%	2 719,11	20 232,61	13,44%
BAHREIN	2 177,34	13 031,27	16,71%	8 328,93	16 259,23	51,23%
BANGLADESH	8 361,22	36 353,50	23,00%	12 731,57	45 622,82	27,91%
BENIN	708,25	2 594,92	27,29%	863,49	2 311,21	37,36%
BRUNEI	1 586,78	5 321,31	29,82%	3 533,07	9 775,67	36,14%
BURKINA FASO	935,62	4 383,14	21,35%	1 510,83	4 805,94	31,44%
CAMEROUN	1 142,37	5 198,73	21,97%	1 466,93	6 336,90	23,15%
T CHAD	227,07	1 508,79	15,05%	280,39	2 092,50	13,40%
COMORES	122,38	268,16	45,64%	145,76	323,57	45,05%
COTE D'IVOIRE	2 985,20	12 789,93	23,34%	3 642,75	15 132,87	24,07%
DJIBOUTI	1 101,09	4 664,14	23,61%	673,94	3 967,50	16,99%
EGYPTE	13 474,59	60 279,55	22,35%	17 894,53	43 715,30	40,93%
GABON	254,67	5 378,23	4,74%	257,51	6 521,14	3,95%
GAMBIE	202,69	553,14	36,64%	245,34	690,60	35,53%
GUINEE	668,93	7 746,97	8,63%	759,96	17 344,83	4,38%
GUINEE BISSAU	102,86	192,78	53,35%	118,45	232,12	51,03%
GUYANA	98,79	2 493,68	3,96%	165,92	4 146,06	4,00%
INDONESIE	15 231,17	187 657,16	8,12%	19 031,59	268 071,55	7,10%
IRAN	5 672,34	15 687,63	36,16%	5 992,22	18 236,64	32,86%
IRAK	12 663,12	64 423,09	19,66%	15 991,01	85 447,26	18,71%
JORDANIE	4 983,88	17 034,95	29,26%	5 764,08	11 195,51	51,49%
KAZAKHSTAN	2 596,51	38 081,41	6,82%	2 847,20	56 438,21	5,04%
KOWEIT	7 197,74	27 735,03	25,95%	3 208,44	60 408,85	5,31%
KIRRGISZSTAN	946,23	3 684,11	25,68%	1 398,98	2 434,20	57,47%
LIBAN	2 862,23	4 442,12	64,43%	4 184,90	14 981,96	27,93%
LIBYE	4 212,28	9 907,56	42,52%	6 262,03	32 240,42	19,42%
MALAISIE	20 835,78	189 559,67	10,99%	25 987,74	238 144,84	10,91%
MALDIVES	156,60	1 220,40	12,83%	935,51	2 574,04	36,34%
MALI	2 172,55	5 364,37	40,50%	2 756,79	5 978,74	46,11%
MAURITANIE	818,83	2 859,12	28,64%	1 330,49	3 860,36	34,47%
MAROC	5 821,10	44 518,20	13,08%	6 886,21	37 072,45	18,58%
MOZAMBIQUE	985,08	6 437,60	15,30%	1 516,39	8 622,70	17,59%
NIGER	656,70	1 145,06	57,35%	677,90	3 659,91	18,52%
NIGERIA	2 692,97	41 140,35	6,55%	3 364,66	55 807,98	6,03%
OMAN	12 888,10	36 292,15	35,51%	17 160,42	60 521,80	28,35%
PAKISTAN	15 540,30	45 775,14	33,95%	26 157,83	29 210,53	89,55%
PALESTINE	445,84	923,50	48,28%	2 640,32	9 358,89	28,21%
QATAR	3 204,55	25 834,89	12,40%	3 523,22	80 814,87	4,36%
ARABIE SAOUDITE	23 683,90	131 328,60	18,03%	29 202,88	252 275,63	11,58%
SENEGAL	1 658,45	7 820,34	21,21%	2 148,77	5 275,45	40,73%
SIERRA LEONE	167,89	1 143,26	14,69%	527,03	1 030,66	51,13%
SOMALIE	686,19	2 926,66	23,45%	750,00	3 200,00	23,44%
SOUDAN	1 530,36	7 243,39	21,13%	3 112,45	4 744,86	65,60%
SURINAME	38,82	2 602,75	1,49%	44,01	2 453,23	1,79%
SYRIE	2 203,66	4 154,43	53,04%	410,64	1 372,74	29,91%
TADJIKISTAN	1 240,34	3 139,02	39,51%	1 496,21	4 217,49	35,48%
TOGO	488,17	2 226,42	21,93%	559,89	2 489,09	22,49%
TUNISIE	3 506,00	15 551,57	22,54%	523,36	18 972,99	2,76%
TURQUIE	30 991,94	219 514,37	14,12%	30 546,08	271 424,47	11,25%
TURKMENISTAN	972,27	3 047,36	31,91%	1 112,51	9 227,27	12,06%
EMIRATS A U	44 430,14	172 516,49	21,19%	58 424,77	244 526,84	47,21%
OUGANDA	1 748,08	8 250,51	25,75%	2 293,33	4 858,00	23,89%

OUZBEKISTAN	4 124,46	19 955,15	20,67%	5 639,74	12 125,05	46,51%
YEMEN	2 547,02	9 139,14	27,87%	2 640,32	10 878,00	24,27%
TOTAL	**286169,17**	**1584789,51**	**18,06%**	**363732,43**	**2180565,13**	**16,68%**